الثورة
www.althawranews.net
الخميس :27 ربيع الثاني 1435هـ - 27 فبراير 2014م -العدد 17997
Thursday : 27 Rabea Althani 1435 - 27 February 2014 -Issue No. 17997

لبنان.. حكومة سلام تحظى بتوافق داخلي وخارجي نادر

بيروت/وكالات

اتفق الفرقاء السياسيون اللبنانيون، بعد مرور أكثر من عشرة أشهر من تكليف تمام سلام، على تركيبة حكومة "المصلحة الوطنية" التي ستقوم على إدارة شؤون البلاد إلى حين انتخاب الرئيس المقبل في غضون ثلاثة أشهر.

ورغم أن هذه الحكومة قد جنبت لبنان مرحليا متاهات خطيرة كان يمكن الوقوع فيها لو جرى تأليف حكومة أمر واقع، فإنها -من الآن و إلى أن ينتخب رئيس جديد للبنان- لن تستطيع اتخاذ قرارات مصيرية لمواجهة حجم التحديات التي تنتظرها، بسبب تركيبتها التي جاءت لكي تمنع اتخاذ مثل هذه القرارات بعد أن وقع الاختيار على التشكيل الحكومي وفقا لمعادلة "الثلاث ثمانيات" (8-8-8) التي لا تعطي أي فريق إمكانية الفيتو أو "الثلث المعطل".

ورغم أن الحكومة اللبنانية الجديدة ينتظر منها - برأي عدد من الساسة اللبنانيين - أن تعيد التوازن إلى الحياة السياسية في البلاد، إضافة إلى كونها ستسهم في تخفيف الاحتقان السني - الشيعي الذي تفاقم على وقع الصراع في سوريا، فإن رأيا مقابلا يؤكد أن الحكومة التي يصفها بأنها "تعكس الواقع اللبناني في حالة الانسداد"، ليس في قدرتها في أفضل الحالات إلا أن تقوم بترحيل التناقضات السياسية الحادة في لبنان إلى مرحلة مقبلة لن تطول كثيرا قبل أن يتفجر النزاع من جديد خاصة عندما يكون من العوامل التي سهلت الاتفاق على تشكيلها، ماهو خارج عن المصلحة اللبنانية إلى مصالح بعض القوى الدولية وخاصة الإقليمية مثل إيران والسعودية ومابينهما الولايات المتحدة الأميركية.

ويشير تقرير صدر حديثا عن "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" ومقره في العاصمة القطرية الدوحة إلى حالة نادرة من التوافق اللبناني الداخلي والإقليمي على هذه الحكومة، رغم احتدام الصراع الطائفي والذي ظل يعتبر أحد أهم المعرقلات لتشكيل أية حكومة لبنانية.

ويعتبر التقرير أن استفحال الخطر الإرهابي شكّل العامل الرئيسي لـ"تقريب" الموقف السعودي من نظيره الإيراني في القبول على وجه السرعة بالتشكيلة الحكومية التي أعلنها تمام سلام في منتصف فبراير 2014م.

وارتبط تشكيل الحكومة اللبنانية بالوضعَين الإقليمي والدولي، بقدر ارتباطه بوضع الفرقاء اللبنانيين وحساباتهم المحلية.

وبالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا المهتمتان بتحقيق استقرار داخلي في لبنان فإن تشكيل الحكومة الجديدة يعتبر ركنا اساسيا في هذا الاستقرار، على أساس أن وجود الحكومة سوف يسهم في تحسين المناخات التوافقية الضرورية لانتخاب رئيس جديد للبلاد، قبل نهاية ولاية الرئيس ميشيل سليمان في 25 مايو 2014م يضاف إلى ذلك أن "المساعدات الأمنيّة التي وعد لبنان بتلقيها من الخارج، فضلا عن المساعدات الإنسانية للاجئين، يتطلّب الوفاء بها وجود حكومة فاعلة".

كما أنّ الاتفاق الدولي على حصر الأزمة في سوريا ومنع امتدادها إلى الدول المجاورة، يتطلّب ضبط الوضع في لبنان ومنعه من الانزلاق إلى حرب داخلية.

وخلال الأسابيع الماضية حرصت واشنطن (ودول غربية أخرى) على إشراك حزب الله في الحكومة، وعلى دعمها الرئيسين سليمان وسلام في مساعيهما للـ"نأي بالنفس" عن الأزمة السورية و"تحييد لبنان عن تداعيات الصراع في المنطقة".

وانتظر الفرقاء اللبنانيون بمن فيهم حزب الله مآلات تطوّرات الوضع السوري ونتائج مؤتمر "جنيف2" بين النظام والمعارضة السوريين، سواء لجهة حصول تطوّر ميداني كبير أو اتفاق سياسي تظهر آثاره بالضرورة على لبنان. ولما لم يحدث جديد على هذين المستويين، حزموا أمورهم على ضرورة تشكيل حكومة تملأ الفراغ وتحد من تعرض لبنان لرياح التأثير السورية.

كما يبدو أن ضغطا إيرانيا على حزب الله للقبول بتشكيل حكومة، ترافق مع تزايد الضغط الشعبي بسبب تضرر مصالح المواطنين في الضاحية الجنوبية لبيروت (التفجيرات، وحالة الخوف)، والإجراءات العقابيّة التي اتخذتها دول الخليج العربية بحقّ حزب الله والمتعاطفين معه؛ بسبب مشاركته في القتال في سوريا.

من جهة ثانية، يريد حزب الله أن يكون جزءا من القرار المتعلق بالاستحقاق الرئاسي المقبل، وفي التفاوض مع الغرب أيضا. وهذا لن يتحقق إلا من خلال حكومة شرعية مهما كان شكلها ومضمونها. بيد أن المكسب الأهم الذي حقّقه الحزب، وجاراه فيه تيّار المستقبل (لحسابات متعلقة بالموقفين السعودي والأميركي)، هو أن الحكومة الجديدة ستؤمن الغطاء السياسي للأجهزة الأمنيّة؛ لتقوم بدورها في "مكافحة الإرهاب".

أعضاء في الكونجرس يسعون لفرض عقوبات علي إيران

واشنطن/رويترز

سعى أعضاء جمهوريون في مجلس الشيوخ الأميركي إلى إحياء مشروع قانون من شأنه فرض عقوبات جديدة على إيران على الرغم من إصرار الرئيس باراك أوباما على أن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يعرض للخطر مفاوضات حساسة تسعى لوقف البرنامج النووي الإيراني.

وأضاف السناتور ميتش مكونيل زعيم الحزب في مجلس الشيوخ للصحفيين: إن الحزب الجمهوري يريد إضافة حزمة العقوبات لتكون تعديلا على مشروع قانون يتوسع في برامج تقديم الرعاية الصحية والتعليم للمحاربين القدامى في الحروب التي وقعت في العراق وأفغانستان.

وأضاف مكونيل للصحفيين: "نحاول منذ شهور إجراء مناقشة وتصويت على مشروع قانون العقوبات الخاص بكيرك وميننديز." ووصف مشروع قانون العقوبات بأنه "مسألة يمكن أن تتأثر بمرور الوقت".

وتبنى 59 من أصل مئة سناتور أميركي منهم 16 من الحزب الديمقراطي مشروع القانون الذي قدم في ديسمبر ويقضي بفرض عقوبات جديدة على إيران إذا تعثرت المفاوضات الرامية للتوصل لاتفاق نووي.

ويصر مؤيدو مشروع القانون على أن حزمة العقوبات الجديدة ستساعد في الضغط على إيران خلال المفاوضات. وتعهد أوباما بالاعتراض على المشروع ونقضه قائلا: إن التصويت على عقوبات جديدة ينتهك شروط اتفاقية مؤقتة أبطأت إيران بموجبها برنامجها النووي مقابل بعض التخفيف للعقوبات القائمة.

اجتماع لوزراء دفاع حلف الأطلسي

بروكسل/

بدأ وزراء دفاع دول حلف شمال الأطلسي " الناتو " أمس سلسلة من الاجتماعات في بروكسل التي تستمر يومين وتخيم عليها بشكل رئيس مسألة حسم مستقبل الانتشار الأطلسي في أفغانستان .

وأكد مصدر دبلوماسي في بروكسل أن " الناتو " لن يتخذ على عكس ما تم التلويح به حتى الآن أي قرار محدد بشأن الانسحاب من أفغانستان في حالة عدم توقيع السلطات الأفغانية لاتفاقية أمنية تضمن المناعة الجنائية لعناصر القوات الأطلسية بعد انتهاء مهمة قوة (إيساف) يوم 31 ديسمبر المقبل والمعروفة باتفاقية (سوفا).

وقرر الرئيس الأفغاني حميد قرضاي ترك مهمة توقيع مثل هذه الاتفاقية للرئيس الأفغاني المقبل الذي يستلم قيادة البلاد بعد انتخابات الخامس من ابريل القادم .

وهدد الأمين العام للناتو أندرس فوغ راسموسان بمراجعة مجمل خطط انتشار الحلف في أفغانستان عام 2015م ولكن مصادر أطلسية أشارت إلى أنه يجري التحضير على قدم وساق لنشر عناصر بعثة التدريب والتأهيل الأطلسية لمواكبة استلام القوات الأفغانية للإشراف على إدارة الوضع الأمني في البلاد ، دون ربط ذلك بتوقيع الاتفاقية الأمنية من قبل السلطات الأفغانية .

وقال المصدر الدبلوماسي: إن وزراء خارجية الناتو سيجتمعون في شهري ابريل ويونيو المقبلين ليحسموا هذه الإشكالية قبل قمة الحلف المقررة يومي 4 و5 سبتمبر القادم في بريطانيا .

وأفاد بأنه سيكون بالإمكان الإبقاء على جزء من القوات الأطلسية في أفغانستان عند الضرورة ولكن المعضلة الرئيسة تضل في الجوانب الخاصة بتمويلها.

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات

الرئيس يؤكد

وموازية لما هو معمول به في هذا الجانب في الأسواق العالمية، وبذلك تجد الدولة والحكومة نفسها مضطرة الى العمل من اجل تسوية الموضوع وتعديل عقود الأسعار وبما يلبي آمال وتطلعات الشباب والمجتمع ضمن اهداف التغيير السلمي والثورة الشبابية.

وشدد الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي، على ضرورة التعاون والتفاهم المشترك مع شركة توتال التي تعتبر شريكا استراتيجيا باعتبارها من اكبر المستثمرين في اليمن.

من جانبه اكد ممثل مجموعة توتال في الشرق الأوسط ان زيارته قد جاءت من اجل التفاوض حول هذا الموضوع ، والعمل على حل أي إشكاليات عالقة في ما يتعلق بالاتفاقيات، والاتجاه نحو تعديل الأسعار ، وبصورة تضمن مصالح ومنافع الجانبين، وبما يصب في خدمة العلاقة الاستراتيجية والشراكة بين الطرفين.

واشار إلى ان العام 2015م سيشهد تطورا كبيرا في الإنتاج والاستكشافات الغازية وهو ما سيزيد من حصة الحكومة اليمنية المالية وبما يدعم الاقتصاد ويلبي حاجة التنمية المستدامة.

وكان جرى خلال اللقاء مناقشة سير العمل الميداني وطبيعة تطورات الإنتاج والتصدير

حضر اللقاء نائب مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور حامد جعفر، ونائب وزير النفط والمعادن الدكتور احمد باصريح، ومدير عام شركة توتال في اليمن الياس قسيس، ومدير عام شركة الغاز الطبيعي المسال جاك ازيبرت، والمدير التجاري لشركة الغاز الطبيعي المسال علي الزبيري.

تشكيل لجنة

وناقش الاجتماع الذي ضم مدراء مكاتب أراضي الدولة والزراعة والأشغال والأمن، الوضع الحالي للاستثمار والقضايا المتصلة به والمعوقات التي تقف أمام تنفيذ المشاريع الاستثمارية في المحافظة.

وفي اللقاء شدد محافظ لحج ضرورة العمل للخروج من الوضع السيئ المتمثل بعدم معرفة الجهات المعنية بالمساحات المصروفة والمستولى عليها والمتصرفين بها، مؤكدا أن هذه الأرض مملوكة للدولة وكل أبناء المحافظة ويجب على الجميع الالتزام والتقيد باللوائح والقوانين والأنظمة التي تحدد عملية الصرف والكيفية التي يتم بها إصدار التراخيص الاستثمارية الزراعية والسكنية.

ولفت إلى أهمية التنسيق بين الجهات المعنية كعملية تكاملية تضمن سير ونجاح الإجراءات بعيدا عن التداخل في الاختصاصات الذي تسبب في فشل العملية الإدارية وبروز الخلافات والصراعات بين الدولة والمستثمرين ما يقلص الفرص الاستثمارية التي تسعى السلطة المحلية لاستقطابها.